

اعتراضات ابن هشام الأنصاري على الأخفش الأوسط في المغني

عهد محمد جابر حمدي

دكتوراه في كلية اللغة العربية – قسم النحو والصرف

جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

Fraaas2009@hotmail.com

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المسائل التي خالف فيها ابن هشام الأنصاري الأخفش الأوسط في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب ؛ وذلك لما اشتملت عليه هذه المسائل من آراء قيّمة تساعد في إثراء الدرس النحوي ، فضلاً عن أنها لم تحظ بدراسة علمية مستقلة . وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي تبين من خلاله أن للأخفش آراء يوافق فيها البصريين , وأخرى يوافق فيها الكوفيين , وثالثة يتفرد بها . أما ابن هشام فقد وازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة, واختار ما يتوافق مع مقاييسه , إلا أنه في أغلب اختياراته كان موافقاً للمذهب البصري .

الكلمات المفتاحية : الأخفش , ابن هشام , الخلاف .

The Study Summary

This research aims to discuss some issue which IBN HISHAM AL-ANSARY disagree with AL AKHFASH in book (MOGNY AL-LABEEB). This discussion and issue consist of wealthy ideas which help and support the Grammar lessons. But this study does not had an independent scientific study. In this research I follow the descriptive analytical method, this study form AL AKHFASH showed that some opinions agreed with AL-BSREYEN and some agreed with AL-KOFEYEN and other he had his unique opinions, as for IBN HISHAM balanced between the AL-BSREYEN and AL-KOFEYEN and other Grammatical. And he chose which agreed with his standards, but in the most of his opinions he agreed with AL-BSREYEN method .

Keywords: Al-Akhfash_ Ibn Hisham_ Differences.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، واتبع هداه إلى يوم الدين. وبعد:

فإن أساس الإسلام ونيراس المسلم هو القرآن الكريم، الذي تكفل الله بحفظه وحمايته، إذ قال في محكم تنزيله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (١).

وحرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً من كل لحن فقد بذل علماءنا الفضلاء جهودهم العظيمة في التأليف النحوي، ومن أبرز علمائنا في النحو "الأخفش" (ت: 215هـ)، سعيد بن مسعدة، صاحب كتاب (معاني القرآن)، وهو أشهر كتبه، وله كتب أخرى ذكرتها كتب الطبقات.

وللأخفش – أيضاً – آراء كثيرة متفرقة في كتب النحو، منها على سبيل المثال: آراؤه المتفرقة في كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، ومن هذه الآراء ما وافقه عليها ابن هشام، ومنها ما عارضه وخالفه فيها.

وقد بلغ عدد آراء الأخفش التي ذكرها ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني حوالي مائة رأي، وبلغ عدد المسائل التي خالف فيها ابن هشام الأخفش ثلاثاً وثلاثين مسألة. من هذه المسائل ما جاء مخالفاً بصريح القول نحو: (زعم – خلافاً – والصواب أن – مردود – يضعف – والحق أن – نقل غريب – والأولى عندي – ليس كما يقول – جاء على لغة رديئة – والجماعة يأبون هذا – خالفه الجمهور – ولا خفاء بما فيه من التعسف...)، ومنها ما جاءت مخالفته ضمنية، كأن يذكر ابن هشام رأي الأخفش ولا يناقشه. وقد اجتهدت في الآراء المخالفة التي لم يصرح بمخالفتها بالبحث في كتب أخرى للمؤلف؛ لتوثيق تلك المخالفة.

من هنا رأيت أن يكون موضوع هذا البحث (اعتراضات ابن هشام الأنصاري على الأخفش الأوسط في كتاب المغني) دراسة وتحليل.

ويهدف البحث إلى جمع آراء ابن هشام النحوية والصرفية المتفرقة في كتاب المغني، والمخالفة لآراء الأخفش، بطريقة علمية مبنية على الدراسة والتحليل، وبيان الرأي الأقوى في الحجة، وترجيحه بحسب القياس والمنطق.

دوافع اختيار البحث :

- 1- لم يحظ كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب – مع نفاسته ومكانته بين كتب النحو – بدراسة علمية مستقلة قائمة على التحليل لآراء ابن هشام المخالفة لآراء الأخفش، مع كثرة إيراد المؤلف لآراء الأخفش المعارضة لآرائه.
- 2- مع شهرة الأخفش النحوية إلا أن الأبحاث التي تناولت آراءه المخالفة للنحاة تعد نوعاً ما قليلة.

مشكلة البحث : تتجلى مشكلة البحث في دراسة الخلاف النحوي والصرفي بين عالمين جليلين هما الأخفش الأوسط , وابن هشام الأنصاري , بطريقة علمية للوصول إلى الإجابة عن عدة أسئلة يدور حولها هذا البحث , وهي :

- 1- هل انحصرت مخالقات ابن هشام للأخفش في حيز الجملة , أو تعدتها إلى أنواع أخرى؟
 - 2- هل مخالقات ابن هشام للأخفش كانت في علم النحو , أو تجاوزتها فشملت علم الصرف؟
 - 3- هل الخلاف بينهما ثابت في مؤلفات الأخفش ؟
- وبعد فهذا جهد المقل , ولكن حسبي أني بذلت فيه غاية جهدي , فإن أصبت فمن الله , وإن اعترأه شيء من النقص أو التقصير فإنما هو خطوة للتعلم والاستفادة , وأتضرع لله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم , أنتفع به , وينتفع به كل قارئ .

اعتراضات ابن هشام الأنصاري للأخفش الأوسط :

تنوعت المسائل التي خالف فيها ابن هشام الأخفش الأوسط , فشملت الجملة بنوعها : الاسمية والفعلية , وبعض الظروف , وكذا بعض الحروف , وتجاوزت مخالقاته مسائل النحو , لتنتقل بعد ذلك إلى مسائل صرفية متعلقة بالبناء والأوزان.

وقد تخيرت في هذا البحث مقتطفات من كل نوع من أنواع الخلاف , وبنيت اختياراتي على الشمولية وما رأيته صالحاً للدراسة , بحيث يعطي نظرة تكاملية لمفهوم الخلاف أو الاعتراض بين الأخفش وابن هشام في المغني.

اعتراضات متعلقة بالجملة الفعلية :

1- الخلاف في بناء فعل الأمر وإعرابه

اختلف في فعل الأمر إذا كان للمواجهة، وعارياً من اللام وحرف المضارعة،

نحو: اضرب هل هو معرب مجزوم أم مبني؟

النحاة فيه على مذهبين:

فمذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم، ومذهب البصريين أنه مبني⁽²⁾.

والحق أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل⁽³⁾:

الأولى: هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا؟

الثانية: هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها؟

الثالثة: هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها، مرتجلة، ليس أصلها المضارع أم لا؟

واحتج الكوفيون على مذهبيهم من ثلاثة أوجه⁽⁴⁾:

الوجه الأول: أن الأصل في: "قُمْ، واذْهَبْ: لِنَقْمٍ، وَلِنَذْهَبٍ"، وعلى ذلك قوله تعالى: {فَبَدَّلَ} فُلْيُفْرَحُوا⁽⁵⁾، فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام، وحذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال؛ وذلك طلباً للتخفيف، وبقي الفعل مجزوماً بتلك اللام المقدره.

الوجه الثاني: أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو "لَا تَقُمْ، وَلَا تَذْهَبْ"، فكذاك فعل الأمر نحو: "قُمْ، وَأَعُدْ"؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.

الوجه الثالث: أنك تقول في المعتل: "اغْرُ، ارم، احْشَ". فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: لَمْ يَغْرُ، لَمْ يَرْمِ، لَمْ يَحْشَ"، فدل على أنه مجزوم بلام مقدره.

(2) انظر: معاني القرآن، للفراء، 469/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، 524/2،

وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص227، وشرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي،

61/7، وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، 125/4، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري

250/1، 253، والأشباه والنظائر، للسيوطي، 141/2.

(3) انظر: الأشباه والنظائر: 141/2-142، 241-240.

(4) انظر: الإنصاف 528-524/2، وأسرار العربية ص227-229، وشرح المفصل 61/7، وشرح الكافية 125/4.

(5) [يونس: 58] .

وما ذهب إليه الكوفيون مردود⁽⁶⁾، لأنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر، وقياسهم في الوجه الثاني مردود؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق الإعراب، فكان باقياً على أصله.

والوجه الثالث مردود – أيضاً – لأن الأحرف إنما حذف للبناء وليس للإعراب؛ حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح؛ حملاً للفرع على الأصل.

وما يدل على صحة ذلك أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف، وبذلك فحروف الجزم أولى ألا تعمل.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أن فعل الأمر مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف "السكون"⁽⁷⁾.

واختار الأخفش⁽⁸⁾ مذهب الكوفيين، أما ابن هشام⁽⁹⁾ فقد وافق البصريين في مذهبهم.

والراجح-عندي- هو ما ذهب إليه البصريون، لجلاء حجتهم، ورد حجة الكوفيين على مذهبهم؛ لأن فعل الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها، باقية في البناء على أصلها⁽¹⁰⁾.

2- الخلاف في القياس على الفعل الماضي غير الناسخ الواقع بعد "إن" المخففة من الثقيلة

"إن" المخففة من الثقيلة تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها عند البصريين⁽¹¹⁾، نحو: إن عَمراً لمنطلق⁽¹²⁾، ويكثر إهمالها، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} ⁽¹³⁾. وإن دخلت على الفعلية أهملت وجوباً. والأكثر أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} ⁽¹⁴⁾، ودون ذلك أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ تَنْظُرْكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ} ⁽¹⁵⁾، ويقاس على هذين النوعين اتفاقاً. ودون هذا أن يكون الفعل ماضياً غير ناسخ، نحو قول عاتكة بنت زيد⁽¹⁶⁾:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ⁽¹⁷⁾.

⁽⁶⁾ انظر: الإنصاف 540/2-543، وأسرار العربية ص228-229، وشرح المفصل 61/7-62.

⁽⁷⁾ انظر: الإنصاف 534/2، وأسرار العربية ص227، وشرح المفصل 61/7، وشرح الكافية 125/4.

⁽⁸⁾ انظر: معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، 375/1.

⁽⁹⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 250/1.

⁽¹⁰⁾ انظر: الإنصاف 549/2.

⁽¹¹⁾ أما الكوفيون فلا يثبتون "إن" مخففة، لا عاملة ولا مهمله، وإنما هي عندهم إن النافية، واللام بعدها بمعنى إلا. انظر الارتشاف 1271/3، والمغني 31/1، والخزانة 373/10.

⁽¹²⁾ انظر: الكتاب، لسبويه، 140/2.

⁽¹³⁾ [يس: 32].

⁽¹⁴⁾ [البقرة: 143].

⁽¹⁵⁾ [الشعراء: 186].

⁽¹⁶⁾ هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، ابنة عم عمر بن الخطاب، تزوجها بعدما قُتل زوجها عبد الله بن أبي بكر، كانت من حسان النساء وعبادهن، ماتت في أول خلافة معاوية في سنة 41هـ. انظر: البداية والنهاية 152/11-153.

⁽¹⁷⁾ البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله ابن جزموز المجاشعي غدرًا، بعد انصرافه من معركة الجمل، وكان ذلك سنة ست وثلاثين من الهجرة. جاء البيت منسوباً لها في: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، 231/1، وخزانة الأدب للبغدادي، 373/10، 374، 376، 378. وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب، لابن جني، 548/2، والمنصف، لابن جني، 127/3، والأزهرية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، ص49، ورسف

واختلف النحاة في الفعل الماضي غير الناسخ الواقع بعد "إن" المخففة من الثقيلة، هل يُقاس عليه أم لا؟ مذهب جمهور البصريين⁽¹⁸⁾ - وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽¹⁹⁾ - أن "إن" في البيت السابق مخففة من الثقيلة مهملة، واللام بعدها للتأكيد، و"مسلماً" مفعول قُتِلَتْ، وقُتِلَتْ، فعل ماضٍ غير ناسخ، فهو عندهم قليل، شاذ، لا يقاس عليه.

وأجاز الأخفش⁽²⁰⁾ القياس عليه، فأجاز: "إِنْ قَامَ لِأَنَّا، وَإِنْ قَعَدَ لِأَنَّت".

وذكر في معانيه⁽²¹⁾ قراءة ابن مسعود: {إِنْ لَبِثْتُمْ لَقِيلًا}⁽²²⁾.

وتبعه في ذلك ابن مالك⁽²³⁾.

والراجح - عندي - ما ذهب إليه جمهور البصريين ؛ لأنه من القلة بحيث لا يقاس عليه.

3- إعراب "فاه" منصوبة في قول العرب: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ"

اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة، ونتج عن اختلافهم هذا عدة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين⁽²⁴⁾: أن "فاه" حال، وهو اسم وضع موضع المصدر، أي: مشافهة، ومعناه: مشافهاً، والعامل فيه "كلمته".

الثاني: مذهب الكوفيين⁽²⁵⁾: أن "فاه" مفعول به، والأصل عندهم: كلمته جاعلاً فاهُ إِلَى فِيَّ.

الثالث: مذهب الفارسي⁽²⁶⁾: أن "فاه" حال نائبه مناب "جاعلاً"، ثم حذف، وصار العامل كلمته.

المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ص109، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، 1273/3، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص208، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 24/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، 368/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، 142/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 145/1.

والشاهد في البيت:

دخول "إن" المخففة من الثقيلة على فعل ماضٍ غير ناسخ، وهو شاذ لا يقاس عليه.

⁽¹⁸⁾ انظر: الإنصاف 640/2، 642، وشرح المفصل 72/8، وشرح الكافية 367/4، ورتصف المباني ص109، والارتشاف 1274/3، والجنى الداني ص208-209، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 32/1، وأوضح المسالك 368/1-369، وشرح التصريح 328/1، والهمع 183/2، وشرح الأشموني 145/1، والخزانة 373/10، وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، 91/1.

⁽¹⁹⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 32/1.

⁽²⁰⁾ انظر: رأي الأخفش في: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص65، والارتشاف 1274/3، والجنى الداني ص208، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 32/1، وأوضح المسالك 369/1، وشرح التصهيل، لابن مالك، 37/2، وشفاء العليل في إيضاح التصهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسلي 368/1، وشرح التصريح 328/1، وشرح الأشموني 145/1.

⁽²¹⁾ معاني القرآن للأخفش 455/2، وانظر أيضاً: الهمع 183/2.

⁽²²⁾ [المؤمنون: 114].

⁽²³⁾ انظر: التصهيل ص65، والجنى الداني ص208، وشرح التصهيل 237/2، وشفاء العليل 368/1.

⁽²⁴⁾ انظر: الكتاب 391/1، والمقتضب، للمبرد، 236/3، والتبصرة و التذكرة، للصيمري 300/1، والفكر النحوي عند ابن الدهان مع تحقيق كتابه "الغرة في شرح المع"، لفريد بن عبدالعزيز الزامل سليم، 455/2، وشرح المفصل 61/2، والتصهيل ص108، وشرح الكافية 18/2، والارتشاف 1557/3، 1559، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك، 8/2، 10، وشرح التصريح 574/1، والهمع 10/4.

⁽²⁵⁾ انظر: التبصرة و التذكرة 300/1، وشرح المفصل 61/2، والغرة 455/2، والتصهيل ص108، وشرح الكافية 21/2، والارتشاف 1559/3، وشرح التصريح 575/1، والهمع 11/4.

⁽²⁶⁾ انظر الارتشاف 1559/3، والمساعد 10/2، وشرح التصريح 575/1، والهمع 11/4.

وما ذهب إليه الكوفيون والفراسي مردود(27)؛ لأنه أمر لا يحتاج إليه، ولم يُؤلف في باب الحال، فلو كان كذلك لقيس عليه، وعدم قياسه دليل على أنه وضع موضع غيره.

والرابع: مذهب السيرافي(28): أن "فاه" اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كلمته مشافهة، فوضع "فاه إلى في" موضع مشافهة، ووضعت "مُشَافَهَةً" موضع "مُشَافِهًا".

وَرُدُّ (29) مذهب السيرافي؛ لأن الاسم الذي تنقله العرب، إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه، كالعطاء، وليس كذلك في "فاه إلى في".

الخامس: مذهب الأخفش(30): أن أصل "كَلَّمْتُهُ فَاهٌ إِلَى فِي" كلمته من فيه إلى في، فحذف حرف الجر، وانتصب "فاه" على إسقاط الخافض.

ورده المبرد(31) بأنه تقدير لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره، وإنما يتكلم كل إنسان من فمه.

ولو كان معنى "مِنْ" مقصوداً لقليل إذا أُظْهِرَتْ: مِنْ فِيٍّ إِلَى فِيٍّ، وإذا قُدِّرَتْ: كَلَّمْتُهُ فِيٍّ إِلَى فِيٍّ(32).

وربما كان نصب "فاه" عند الأخفش بنزع الخافض لأنه حمله على قلب ضمير المتكلم إلى ضمير الخطاب لفهم المعنى(33)، قال أبو علي: "... إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة"(34).

في هذه المسألة لم يذكر ابن هشام(35) في المغني إلا رأي الأخفش فقط، ورد المبرد عليه، ولم يرجح أيًا من المذاهب الأخرى.

والراجح – عندي – ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه ليس فيه إلا استعمال جامد موضع مشتق(36)، وهذا الباب معهود نحو: بعته يدًا بيد، أي: مناجزة.

(27) انظر: شرح المفصل 61/2، والمساعد 10/2، وشرح التصريح 575/1.

(28) انظر: المساعد 10/2، وشرح التصريح 575/1.

(29) انظر: الهمع 10/4.

(30) انظر: الغرة 455/2، والتسهيل ص108، وشرح الكافية 21/2، والارتشاف 1559/3، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 617/2، وشرح التسهيل 324/2، وشفاء العليل 523/2، وشرح التصريح 575/1، والهمع 10/4.

(31) انظر رد المبرد في: الغرة 455/2، والارتشاف 1560/3، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 617/2، والمساعد 10/2، والهمع 10/4.

(32) انظر: الهمع 10/4.

(33) انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 618-617/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، 45/6.

(34) شرح التصريح 575/1.

(35) انظر: انظر المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 617/2.

(36) انظر: المساعد 10/2.

اعتراضات متعلقة بالجملة الاسمية

1- الخلاف في عمل "لات"

اختلف النحاة في عمل "لات" وانقسموا بذلك إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: (وهو مذهب سيبويه⁽³⁷⁾، والجمهور⁽³⁸⁾) وتبعهم فيه ابن هشام⁽³⁹⁾ أن "لات" تعمل عمل "ليس" بشرطين:

الأول: أن تعمل في لفظ الحين خاصة.

والثاني: حذف أحد معموليها، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، نحو قوله تعالى: {وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ} ⁽⁴⁰⁾ بنصب حين على أنه خبرها، واسمها محذوف.

ومن القليل قراءة عيسى بن عمر⁽⁴¹⁾ في الشواذ⁽⁴²⁾: "وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ" ⁽⁴³⁾ برفع "حين" على أنه اسم "لآت" وخبرها محذوف، أي: لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ حِينًا لَهُمْ.

المذهب الثاني: (ونسبه بعض النحاة⁽⁴⁴⁾) – ومنهم ابن هشام⁽⁴⁵⁾ – إلى الأخفش) أن "لآت" لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو خبر لمبتدأ محذوف، وإن وليها منصوب فعلى إضمار فعل (مفعول لفعل محذوف).

والتقدير عنده في الآية: لا أرى حيناً مناصٍ، وعلى قراءة الرفع "ولات حين مناصٍ" ولا حين مناصٍ كائن لهم.

المذهب الثالث: (وهذا المذهب – أيضاً – نسبه بعض النحاة⁽⁴⁶⁾) – ومنهم ابن هشام⁽⁴⁷⁾ – إلى الأخفش) أن "لآت" تعمل عمل "إنَّ"، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وعلى هذا يكون "حين" اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حين حينهم، أو: لا حين لهم.

⁽³⁷⁾ انظر: الكتاب 57/1-59.

⁽³⁸⁾ انظر: معاني القرآن للفراء 397/2، ومعاني القرآن للأخفش 492/2. وشرح المفصل 109/1، 116/2، والتسهيل ص57، وشرح الكافية 197/2، والارتشاف 1211/3، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 282/1، وأوضح المسالك 287/1، وشرح شذور الذهب ص199، وشرح التسهيل 375/1، وشرح التصريح 285/1، والهمع 122/2، والخزانة 194/4.

⁽³⁹⁾ ذكر ابن هشام في المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 282/1 المذاهب الثلاثة في "لات" ولم يرجع أيّاً منها، ولكنه في أوضح المسالك 287/1، وشرح شذور الذهب ص119 اختار مذهب سيبويه والجمهور.

⁽⁴⁰⁾ [ص: 3].

⁽⁴¹⁾ هو عيسى بن عمر أبو عمر الثقفى البصري النحوي، شيخ سيبويه، كان إماماً كبيراً جليلاً في اللغة، والنحو، والقراءات، توفي سنة 149هـ.

انظر: البداية والنهاية 411/13-412.

⁽⁴²⁾ انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص130.

⁽⁴³⁾ [ص: 3].

⁽⁴⁴⁾ انظر: شرح الكافية 197/2، والارتشاف 1211/3، والبحر 365/7، والجنى الداني ص488، وشرح التسهيل 375/1، وشرح التصريح 285/1، والهمع 123/2، والخزانة 173/4.

⁽⁴⁵⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 282/1.

⁽⁴⁶⁾ انظر: التبيان 678/2، والارتشاف 1211/3، والبحر 365/7، والجنى الداني ص488، والهمع 124/2، والخزانة 173/4.

⁽⁴⁷⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 282/1.

وإذا كان المذهب الثاني والثالث نسبهما بعض النحاة – ومنهم ابن هشام – إلى الأخفش، فإنَّ ما جاء في كتابه "معاني القرآن"⁽⁴⁸⁾ مخالفٌ لما نُسِبَ إليه، فالأخفش يوافق سيبويه والجمهور في أن "لات" تعمل عمل ليس. وربما كان السبب في نسبتهم المذهبين الثاني والثالث إلى الأخفش أن الأخفش قد ذكر المذهبين في كُتب ألفها ولم تصل إلينا.

والراجع - عندي – ما ذهب إليه الجمهور، فقد ثبتت موافقة الأخفش لهم في كتابه "معاني القرآن"، وإعمال "لات" عمل "ليس" جاء مثبتاً في القرآن الكريم.

عمل "لكن" المخففة من الثقلية

تخفف "لكن" فيبطل إعمالها، وتليها الجملة الاسمية والفعلية، هذا هو مذهب جمهور النحاة⁽⁴⁹⁾، وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽⁵⁰⁾.

وعلتهم في عدم إعمالها؛ أنه لم يسمع عن العرب إعمالها مخففة؛ وذلك لمخالفة لفظها للفظ الفعل من ناحية، ولزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص- إذ صارت تدخل على الاسم والفعل - من ناحية أخرى⁽⁵¹⁾.

ومذهب يونس⁽⁵²⁾ والأخفش، والمبرد⁽⁵³⁾، أن "لكن" المخففة عاملة، قياساً على إن، وأن، وكأن.

(ولم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمراً قائم. بالنصب)⁽⁵⁴⁾.

وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى إعمالها عن العرب⁽⁵⁵⁾.

والراجع –عندي- عدم إعمالها، لزوال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، فتدخل مخففة على الجملتين الاسمية والفعلية.

⁽⁴⁸⁾ انظر: معاني القرآن للأخفش 492/2.

⁽⁴⁹⁾ انظر: الكتاب 116/3، وشرح المفصل 80/8، وشرح جمل الزجاجي 444/1، والتسهيل ص65، وشرح الكافية 372/4، والارتشاف 1274/3، والبحر 495/1، والجنى الداني ص586، والمساعد 328/1، وشرح التسهيل 38/2، وشفاء العليل 369/1، والهمع 188/2.

⁽⁵⁰⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 321-322/1، وأوضح المسالك 381/1، وشرح شذور الذهب ص286.

⁽⁵¹⁾ انظر الكتاب 116/3، وشرح جمل الزجاجي 444/1، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، 322/1.

⁽⁵²⁾ انظر مذهبهما في: شرح المفصل 80/8، والتسهيل ص65، وشرح الكافية 372/4، والارتشاف 1274/3، والبحر 495/1، والجنى الداني ص586، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 322/1، وأوضح المسالك 381/1، وشرح شذور الذهب ص286، والمساعد 328/1، وشرح التسهيل 188/2.

⁽⁵³⁾ انظر: المقتضب 189/1، 107-108/4.

⁽⁵⁴⁾ المساعد 328/1.

⁽⁵⁵⁾ انظر: الارتشاف 1274/3، والجنى الداني ص586، والمساعد 328/1.

2- إعراب "ولا الذين" في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا)) (56).

في إعراب قوله تعالى: "ولا الذين يموتون" وجهان:

الأول: (وهو قول الجمهور⁽⁵⁷⁾) أن اللام نافية، والجملة في موضع جر، معطوفة على قوله ((لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ))⁽⁵⁸⁾.

والمعنى: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا الذين يموتون وهم كفار.

سوى الله تعالى بين الذين سوفوا توبتهم إلى حضرة الموت والذين ماتوا على الكفر في أنه لا توبة لهم.

وهذا الإعراب هو المختار عند ابن هشام⁽⁵⁹⁾.

الثاني: (وهو قول الأخفش⁽⁶⁰⁾) - وتبعه فيه ابن الأنباري⁽⁶¹⁾، وأبو البقاء العكبري⁽⁶²⁾ في أحد قوليهما - أن اللام لام الابتداء، و "الَّذِينَ" مبتدأ، وخبره "أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ".

ورده ابن هشام⁽⁶³⁾ بأن اللام متصلة بالألف في الرسم، وذلك يقتضي أن موضع "الذين" مجرور بالعطف على "وَأَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ"، لا مرفوع بالابتداء.

والراجح - عندي - ما ذهب إليه الجمهور، لأن اللام رسمت متصلة بالألف، فدل ذلك على أنها "لا" النافية، وليست للابتداء، كما أن المعنى يستقيم بكونها للنفي.

اعتراضات متعلقة بالظروف :

1- الخلاف في كسرة "يَوْمَئِذٍ" هل هي كسرة إعراب أم بناء؟

تأتي "إِذٌ" ظرفاً لما مضى من الزمان، وهي مبنية؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، وقد تحذف الجملة للعلم بها، ويعوض عنها بالتثوين، وتكسر الذال لانتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ((وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ))⁽⁶⁴⁾ هذا مذهب الجمهور⁽⁶⁵⁾ وتبعهم فيه ابن هشام⁽⁶⁶⁾.

⁽⁵⁶⁾ الآية: (وَأَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [النساء: 18].

⁽⁵⁷⁾ انظر: معاني القرآن للفراء 259/1، وإعراب القرآن للنحاس ص238، والكشاف للزمخشري ، 44/2، والبيان 247/1، والتبيان 239/1، والمغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 684/2، وإعراب القرآن وبيانه 636/4، وإعراب القرآن الكريم ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، 890/2 .

⁽⁵⁸⁾ [النساء: 18].

⁽⁵⁹⁾ انظر المغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 684/2.

⁽⁶⁰⁾ انظر السابق: 684-683/2.

⁽⁶¹⁾ انظر: البيان 247/1.

⁽⁶²⁾ انظر: التبيان 293/1، وانظر أيضاً: حاشية الصاوي على الجلالين ، للشيخ أحمد الصاوي 389-388/1.

⁽⁶³⁾ انظر: المغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 684/2.

⁽⁶⁴⁾ [الروم: 4] .

⁽⁶⁵⁾ انظر سر صناعة الإعراب 505/2، التسهيل ص92، وشرح الكافية 179/3، ورسف المباني ص347، والارتشاف 1403/3، والجنى ا لداني ص186، والمغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 100/1، والمساعد 500/1، وشفاء العليل 468/1، والهمع 174/3.

⁽⁶⁶⁾ انظر المغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 100/1.

وذهب الأخفش⁽⁶⁷⁾ إلى أن كسرة الذال في "يَوْمُنْذٍ" كسرة إعراب؛ لأن اليوم مضاف إليها. وحجته: أن "إِذْ" إنما بنيت لإضافتها إلى الجمل، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجرت.

ومذهبه مردود عند النحاة⁽⁶⁸⁾؛ لأن بناء "إِذْ" لوضعها على حرفين، ولأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ "إِذْ" ولا سبب لبنائه إلا كونه مضافاً إلى مبني، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف، ولأن الافتقار باقٍ في المعنى، فدل ذلك على أن "إِذْ" في: "يَوْمُنْذٍ" مبني على الكسر لالتقاء الساكنين.

ومما يدل على بناء الذال ، أن بعض العرب يفتح ذال "حينئذٍ" تخفيفاً، فيقول: حينئذاً⁽⁶⁹⁾. فدل ذلك – أيضاً – على بنائها، وأنها ليست معربة.

والراجح – عندي – ما ذهب إليه الجمهور؛ فكسرة الذال في: "يَوْمُنْذٍ و حينئذٍ" كسرة بناء لا إعراب؛ وكسرت لالتقاء الساكنين.

2- خروج "إِذَا" عن الظرفية

"إِذَا" ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون⁽⁷⁰⁾.

ومذهب جمهور النحاة⁽⁷¹⁾ – وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽⁷²⁾ – أن "إِذَا" لا تخرج عن الظرفية، وأن حَتَّى في قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا} ⁽⁷³⁾، وقوله تعالى: {حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ} ⁽⁷⁴⁾، حرف ابتداء، داخلة على الجملة بأسرها، ولا عمل لها، وأن "إِذَا" في الآيتين في موضع نصب⁽⁷⁵⁾ على ما استقر لها، والجواب محذوف. وتقديره في الآية الأولى: سجدوا، وفي الآية الثانية: امتحنهم، أو: انقسمتم قسمين، بدليل: {مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ} ⁽⁷⁶⁾.

⁽⁶⁷⁾ انظر معاني القرآن للأخفش 388/1، وانظر أيضاً: التسهيل ص92، وشرح الكافية 179/3، ورسف المباني 347، والارتشاف 1403/3، والجنى الداني ص186، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 101-100/1، والمساعد 500/1، وشفاء العليل 468/1، والهمع 175/3.

⁽⁶⁸⁾ انظر: الجنى الداني ص186-187، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 101/1، والهمع 175/3.

⁽⁶⁹⁾ انظر: الجنى الداني ص186، والهمع 175/3.

⁽⁷⁰⁾ انظر: الكتاب 232/4، وشرح المفصل 95/4.

⁽⁷¹⁾ انظر: المحرر الوجيز 387/2، والتبيان 215/1، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 236/4، وشرح الكافية 193/3، والارتشاف 1411/3، والبحر 85/3، 425/7، والجنى الداني ص373، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 110/1، 148، وحاشية الشمني على المغني، 264/1، والهمع 179/3، 170/4.

⁽⁷²⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 110/1، 148.

⁽⁷³⁾ الآية: {وَسَبِقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبِّئْ مَا فَادَخَلُوا خَالِدِينَ [الرؤم:73]}.

⁽⁷⁴⁾ الآية: {وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنَيْهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّن بَعْدَ مَا أَرَاكُمْ مِمَّا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [آل عمران: 152].

⁽⁷⁵⁾ في موضع نصب بشرطها أو جوابها.

⁽⁷⁶⁾ [آل عمران: 152].

وذهب الأخفش⁽⁷⁷⁾ - وتبعه في ذلك الزمخشري⁽⁷⁸⁾، وابن مالك⁽⁷⁹⁾، والمرادي⁽⁸⁰⁾ - أن "حتى" في الأيتين حرف جر، و"إذا" مجرورة بـ "حتى"، فهي عنده اسم زمان، لا شرطية، ولا ظرفية، ولا جواب لها.

والمعنى - عنده - في الآية الأولى: أي سيقوا إلى وقت مجيئهم إياها. وفي الآية الثانية: جبنتم وخفتم الإقدام.

وحتى في الآية الأولى متعلقة بالفعل "سَبِقَ"، وفي الآية الثانية متعلقة بالفعل "تَحَسُّوْنَهُمْ"، أي تقتلونهم إلى هذا الوقت.

وأشار الفارسي في التذكرة⁽⁸¹⁾ إلى جواز الأمرين.

والراجح - عندي - ما ذهب إليه جمهور النحاة، لأن إذا ظرف محض لا ينجر ألبتة⁽⁸²⁾.

3- الخلاف في ورود "حَيْثُ" ظرفاً للزمان

الأصل في "حَيْثُ" أن تكون ظرفاً للمكان، وهذا ما أجمع عليه جمهور النحاة⁽⁸³⁾ - وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽⁸⁴⁾ - إلا أن الأخفش⁽⁸⁵⁾ يرى أنها قد ترد ظرفاً للزمان، ويراد به "الحين"، ويحتج على ذلك بقول طرفة بن العبد⁽⁸⁶⁾:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ⁽⁸⁷⁾.

أي: زمن الهداية.

⁽⁷⁷⁾ انظر: المحرر الوجيز 386-387/2، والتبيان 415/1، والجامع لأحكام القرآن 236/4، والتسهيل ص94، وشرح الكافية 193/3، والبحر 85/3، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 109/1، 148، والهمع 179/3، 170/4، وحاشية الدسوقي على المغني 212/1، 295. لم ينسب ابن عطية، والعكبري، والقرطبي، والرضي، وأبو حيان هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش، بل ذكره القرطبي وأبو حيان بلفظ "قيل"، وذكره الرضي عن (بعضهم) ولم يسمهم. وربما كان السبب - والله أعلم - البعد الزمني بين الأخفش وبينهم، وربما وصلهم هذا النقل عن بعض تلاميذ الأخفش، فلم ينسبوه إليه مباشرة.

⁽⁷⁸⁾ انظر: الكشاف 641/1، والارتشاف 1411/3.

⁽⁷⁹⁾ انظر: التسهيل ص94، وشرح التسهيل 210-211/2، والجنى الداني ص372، وشفاء العليل 472/1، والبرهان في علوم القرآن، للإمام الزركشي 194/4، 197، والهمع 178-179/3، 170/4.

⁽⁸⁰⁾ انظر: الجنى الداني ص371.

⁽⁸¹⁾ انظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني، ص462.

⁽⁸²⁾ انظر: الارتشاف 1411/3.

⁽⁸³⁾ انظر: الكتاب 233/4، والمقتضب 175/3، وأمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، 598/2، وشرح المفصل 91/4، والتسهيل ص96، وشرح التسهيل 232/2، وشرح الكافية 171/3، والارتشاف 1446/3، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 151/1، وشفاء العليل 483/1، والهمع 205/3.

⁽⁸⁴⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 151/1.

⁽⁸⁵⁾ انظر: أمالي ابن الشجري 599/2، وشرح المفصل 92/4، والتسهيل ص97، وشرح التسهيل 233/2، وشرح الكافية 183/3، والارتشاف 1450/3، والمغني 151/1، وشفاء العليل 483/1، والهمع 205/3، 207، والخزانة 19/7.

⁽⁸⁶⁾ هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن عباد بن صعصعة بن قيس بن ثعلبة، شاعر جاهلي، كان أحدث الشعراء سنّاً، وأقلهم غزراً، قتل وهو ابن عشرين سنة، ويقال ست وعشرون سنة. انظر: الشعر والشعراء 185/1، 188.

⁽⁸⁷⁾ المعنى: أن من كان عاقلاً ذا بصر وتدبير، متصرفاً في الأمور، استطاع أن يعيش حيثما نقلته قدمه، وذهبت به.

والشاهد في البيت: مجيء حيث بمعنى الحين، أي ظرف زمان عند الأخفش، وخالفه في ذلك جمهور النحاة، وقالوا لا شاهد له فيه، لجواز إرادة المكان على ما هو الأصل في حيث.

والبيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، ص73، وسقط اللالئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري الأونبي، ص319، ولسان العرب، لابن منظور 168/10 (سوق)، 357/15 (هدى)، والخزانة 19/7، وبلا نسبة في شرح المفصل 92/4، والهمع 207/3.

ويرى النحاة⁽⁸⁸⁾ أنه لا حجة له في هذا البيت؛ لجواز إرادة المكان على ما هو الأصل في "حَيْثُ"، إذ معنى البيت على الظرفية المكانية، والمراد:

أين يمشي هداه عقله، لا حين يمشي.

والراجع – عندي – ما ذهب إليه الأخفش؛ لأن فيه توسعاً في اللغة.

اعتراضات متعلقة بالحروف

1- الخلاف في زيادة "أَنَّ"

وذلك في قوله تعالى: { وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ }⁽⁸⁹⁾.

جمهور النحاة⁽⁹⁰⁾ – وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽⁹¹⁾ – على أَنَّ "أَنَّ" في الآية الكريمة غير زائدة، والمعنى: أي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل الله؟ "وَأَنَّ أَلَّا نُقَاتِلَ" في موضع نصب عند سيبويه، وجر عند الخليل⁽⁹²⁾.

أما الأخفش⁽⁹³⁾ فتارة يقول: إِنَّ "أَنَّ" في الآية الكريمة زائدة، وقد عملت، فنصبت المضارع، كما تجر "مِنْ" و"الباء" الزائدتان الاسم.

والمعنى عنده: وما لنا لا نقاتل، و"لا نقاتل" جملة فعلية في موضع حال، وتقديره: ما لنا غير مقاتلين.

وتارة أخرى ينفي زيادتها في الآية الكريمة، يقول: (("مَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ" ... أي شيء لنا في ترك القتال؟ ولو كانت "أَنَّ" زائدة لارتفع الفعل (...))⁽⁹⁴⁾.

ورد النحاة⁽⁹⁵⁾ قول الأخفش بزيادة "أَنَّ" في الآية، وإعمالها النصب للمضارع؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، ولا نذهب إليها إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعونا في الآية إلى ذلك، مع صحة المعنى في عدم الزيادة.

⁽⁸⁸⁾ انظر: أمالي ابن السجري ، ، 599/2، وشرح المفصل 92/4-93، وشرح الكافية 183/3، وشرح التسهيل 233/2، والمغني ، تحقيق : الدكتور عبد اللطيف الخطيب 299/2، وشفاء العليل 483/1، وحاشية الدسوقي على المغني 300/1.

⁽⁸⁹⁾ [البقرة: 246].

⁽⁹⁰⁾ انظر: إعراب القرآن للنحاس ص175، والبيان 165/1، والتبيين 147/1.

⁽⁹¹⁾ انظر: المغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 42/1-43.

⁽⁹²⁾ انظر: التبيين 147/1، والبحر 264/2.

⁽⁹³⁾ انظر معاني القرآن للأخفش 194/1، وأنظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس ص174، والبيان 165/1، والتبيين 147/1، والبحر 264/2-

265، والجنى الداني ص222، والمغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 42/1، والبرهان في علوم القرآن 227/4، والهمع 90/4.

⁽⁹⁴⁾ معاني القرآن للأخفش 312/1.

⁽⁹⁵⁾ انظر: البحر 265/2، والجنى الداني ص223، والمغني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد 43/1، والهمع 90/4.

ولأن "أن" الزائدة لا تعمل عند الجمهور؛ لعدم اختصاصها، بدليل دخولها على الفعل الماضي، كقوله تعالى: (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)⁽⁹⁶⁾، ودخولها على الاسم في قول الشاعر⁽⁹⁷⁾:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا يَوْجِهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُوْا إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ⁽⁹⁸⁾.

وذلك على رواية الجر "كَأَنَّ ظَنِيَّةً".

ودخولها على الحرف في قول الشاعر⁽⁹⁹⁾:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ⁽¹⁰⁰⁾.

والراجح - عندي - ما ذهب إليه جمهور النحاة؛ لاستقامة المعنى وسلامته بغير زيادة.

2- الخلاف في زيادة "ثُمَّ"

من حروف العطف "ثُمَّ"، وهي حرف عطف يفيد التشريك في الحكم، والترتيب، والتراخي "المهله"، نحو: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو.

هذا ما اتفق عليه جمهور النحاة⁽¹⁰¹⁾، وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽¹⁰²⁾.

وذهب الأخفش⁽¹⁰³⁾ والكوفيون إلى أن "ثُمَّ" قد تقع زائدة، فلا تكون عاطفة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ} ⁽¹⁰⁴⁾.

وردهم النحاة⁽¹⁰⁵⁾ بأنه غير ثابت من لسان العرب زيادة ثم، وخرجت الآية على تقدير الجواب، والتقدير: تاب عليهم.

[يوسف: 96].⁽⁹⁶⁾

علياء بن أرقم بن عوف اليشكري، عاصر النعمان بن المنذر، لم ترد المصادر في ترجمته سوى أنه شاعر جاهلي، وأن النعمان أحمى كيشاً فوثب عليه علياء، ودبحه، فحمل إلى النعمان، فأنشد بين يديه قصيدة رائعة أعجب بها النعمان، فعفا عنه وأثابه، انظر: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي، ص304، ومعجم الشعراء الجاهلين، ص228.

المقْسَمُ: المحسن، وأصله من القسَمَات، وهي مجاري الدموع، وأعلى الوجه، وتعطو: تتناول، ولا بد من تضمينه معنى تميل لتعديه بـ"إلى"، ووارق: لغة من مورق. والسلام: من شجر البادية، وواحدة سلمة. والبيت من الطويل، وهو لعلياء بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته، وبعده: وَيَوْمًا تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ نُنَلِّهَا لَمْ نُنَبِّئْنَا وَلَمْ نَنْتَمَّ.

ومعنى البيتين: أنه يستمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً آخر بطلب ماله، فإن منعها أدته، وكلمته بكلام يمنعه من النوم. والشاهد في البيت: زيادة "أن" بين الكاف ومخفوضها في "كَأَنَّ ظَنِيَّةً". انظر البيت في: الكتاب 1/134، 3/165، وشرح المفصل 8/83، ووصف المباني ص117، والجنى الداني ص222، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 1/42، والهمع 2/188، وشرح شواهد المغني 1/111، والخزانة 10/411-418، وشرح أبيات مغني اللبيب 1/158.

قائل البيت غير معروف.⁽⁹⁹⁾
الحر من الرجال: الكريم الأصل والفعال. والعتيق: الكريم الأصل، وهو ضد الرقيق. وجواب "لو" محذوف عند ابن مالك، وتقديره: لقاومتك. والشاهد في البيت: زيادة "أن" بين "لو" وفعل القسم. والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء 3/192، والإنصاف 1/200، ووصف المباني ص116، والجنى الداني ص222، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 1/42، والهمع 2/188، وشرح شواهد المغني 1/111، والخزانة 4/141، 143، 145، 10/82، وشرح أبيات مغني اللبيب 1/158.

انظر: الكتاب 1/438، والمقتضب 1/148، والصاحبي ص151، والأصول في النحو 2/55، والتبصرة والتذكرة 1/131، وأسرار العربية ص220، ومفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، ص194، وشرح المفصل 8/95-96، والتسهيل ص175، وشرح الكافية 4/389، والارتشاف 4/1988، والجنى الداني ص426، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 1/135، وشرح شذور الذهب ص445.

انظر المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 1/135.⁽¹⁰²⁾

انظر: الصاحبي ص152، والمحرر الوجيز 2/387، وشرح المفصل 8/96، والجامع لأحكام القرآن 4/236، والتسهيل ص175، وشرح الكافية 4/394، والارتشاف 4/1989، والبحر 3/85، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 1/135، 149، والمغني، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الخطيب 2/292.

[التوبة: 118].⁽¹⁰⁴⁾

والراجع-عندي- ما ذهب إليه جمهور النحاة⁽¹⁰⁶⁾ من أن "ثُمَّ" للترتيب، والإيدان بأن الثاني بعد الأول بمهلة، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك؛ لأن "ثُمَّ" حرف عطف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله، وقد أمكن في الآية أن يجري على أصله.

3-القول في تعلق "كاف التشبيه"

حروف الجر – إلا الزوائد – لا بد لها مما تعلق به، سواء أكان فعلاً ظاهراً أم مضمراً، أو ما في معنى الفعل من مصدر أو صفة أو نحوهما.

وكاف التشبيه حرف جر، وحركتها الفتح، ومعناها التشبيه، وهي كسائر حروف الجر تتعلق بالفعل، أو ما في معناه، فجميع الحروف الجارة الواقعة موقع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار. نحو: زَيْدٌ كَعْمَرٍ. والتقدير: زيدٌ كائنٌ كعمرو. هذا مذهب الجمهور⁽¹⁰⁷⁾، وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽¹⁰⁸⁾.

وذهب الأخفش⁽¹⁰⁹⁾ وابن عصفور⁽¹¹⁰⁾ إلى أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء.

وحجتهم: أن المتعلق به إن كان (استقر) فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف وهو (أشبه) فهو متعدٍ بنفسه لا بالكاف.

والراجع – عندي – ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن حروف الجر – غير الزائدة – لا بد لها مما تتعلق به ظاهراً أو مضمراً.

⁽¹⁰⁵⁾ انظر: البحر 113/5، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عزيمة، 120/2.

⁽¹⁰⁶⁾ انظر: الارتشاف 1989/4.

⁽¹⁰⁷⁾ انظر: الكتاب 421/1، 217/4، وسر صناعة الإعراب 304/1، والأصول في النحو 437/1، وشرح المفصل 9/8، 42، والتسهيل ص 147، ووصف المباني ص 198-199، والارتشاف 170/4، والجنى الداني ص 78، 86.

⁽¹⁰⁸⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 510-509/2، 652.

⁽¹⁰⁹⁾ انظر: الارتشاف 1710/4، والجنى الداني ص 86، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 510-509/2.

⁽¹¹⁰⁾ انظر: شرح جمل الزجاجي 492/1.

اعتراضات متعلقة بالبناء والأوزان

1- الخلف في الألف المحذوفة من المصدر (إقامة، واستقامة)

اختلف النحاة في الألف المحذوفة من المصدر "إقامة" و "استقامة" هل هي الألف الأولى "عين الكلمة" أم الثانية "ألف الإفعال"؟

إقامة، واستقامة مصدران من أقام واستقام، وأصلهما إقوام، وإستقوام، ثم أعلنت الواو فيهما، فنقلت حركة الواو فيهما "وهي الفتحة" إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها "وهو القاف" وقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها، فصارا: إقَام، واستقَام، فاجتمع ساكنان وهما الألف الأولى "وهي بدل العين" والثانية وهي "ألف إفعال واستفعال" فوجب حذف أحدهما، واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل⁽¹¹¹⁾ وسيبويه – وتبعهم في ذلك ابن هشام⁽¹¹²⁾ – إلى أن المحذوف هو الألف الزائدة، وهي ألف الإفعال والاستفعال "ألف المصدر"؛ لأنها زائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستفعال بها حصل.

وذهب الأخفش⁽¹¹³⁾ والفراء⁽¹¹⁴⁾ إلى أن المحذوفة هي الألف بدل عين الكلمة، (لأنها على قياس الساكنين)⁽¹¹⁵⁾.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في الوزن، فعند الخليل وسيبويه وزن إقامة إفعلة، ووزن استقامة استفعلة.

وعند الأخفش وزن إقامة إقالة، ووزن استقامة استقالة.

ورجح المازني⁽¹¹⁶⁾ وابن الحاجب⁽¹¹⁷⁾ والرضي رأي الأخفش؛ لأنه أقيس.

ولما حذف الألف عوض عنها بقاء التأنيث فقبل: إقامة واستقامة⁽¹¹⁸⁾.

والراجح – عندي – أن المحذوفة هي الألف الثانية لقربها من الآخر.

⁽¹¹¹⁾ انظر: الكتاب 354/4-355، وانظر أيضاً: المنصف 291/1، وشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ص355، وشرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، 152-151/3، والارتشاف 308/3، وشرح الأشموني 864/3.

⁽¹¹²⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد 712/2.

⁽¹¹³⁾ انظر: المنصف 291/1، وشرح الملوكي في التصريف ص355، وشرح الشافية 152/3، والارتشاف 308/1، وشرح الأشموني 864/3.

⁽¹¹⁴⁾ انظر: شرح الأشموني 864/3.

⁽¹¹⁵⁾ انظر: الإيضاح في شرح المفصل 437/2.

⁽¹¹⁶⁾ انظر: المنصف 291/1، وشرح الشافية 152-151/3.

⁽¹¹⁷⁾ انظر: شرح الشافية 152-151/3.

⁽¹¹⁸⁾ انظر: الارتشاف 308/1، وشرح الأشموني 764/3، وشذا العرف في فن الصرف، للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، ص151.

2-الخلاف في المحذوف من اسم المفعول من الفعل الأجوف

إذا صيغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف نحو: قال، وباع، فيقال فيهما: مَبِيعٌ، ومَقُولٌ، والأصل في مَبِيعٍ: مَبْيُوعٌ، وفي مَقُولٍ: مَقْوُولٌ، فنقلت حركة عين الكلمة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها (مَبْيُوعٌ، مَقْوُولٌ)، فالتقى ساكنان: "عين الكلمة وواو مَفْعُولٌ"، واخْتَلَفَ في المحذوف هنا: فمذهب سيبويه⁽¹¹⁹⁾ والخليل - واختاره ابن هشام⁽¹²⁰⁾ - أن المحذوف هو واو مَفْعُولٌ، فصار: مَبِيعٌ⁽¹²¹⁾، ومَقُولٌ.

وحجتها⁽¹²²⁾: أن حذف واو مفعول أولى من حذف حرف أصلي، وهو مع كونه أصلي متحصن بكونه عيناً سابقاً للزائد.

واحتجا - أيضاً - بأن واو مفعول ليست وحدها دالة على وضعه للمفعول، ولكنها مشتركة مع الميم في ذلك، ودلالة الميم أقوى من دلالة الواو على وضع مفعول، فقد انفردت الميم بهذا المعنى "مفعول" في نحو: مُخْرَجٌ - مُدَحَّرَجٌ - مُسْتَخْرَجٌ، وليست الواو كذلك، وإذا كان حكم الميم هو حكم الواو في هذا المعنى جاز حذف الواو؛ اجتزاء بإحدى الدالتين.

ومذهب الأخفش⁽¹²³⁾ أن المحذوف هو عين الكلمة، وحجته أن حذف العين وإثبات الحرف الزائد لمعنى أسهل، فواو مفعول - وإن كانت زائدة - فإنها زيدة لمعنى، فوجب المحافظة عليها.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في الوزن⁽¹²⁴⁾، فعند الخليل وسيبويه وزن مَبِيعٍ: مَفْعَلٌ، ووزن مَقُولٍ: مَفْعَلٌ.

وعند الأخفش، وزن مَبِيعٍ مَفْعِلٌ، ووزن مَقُولٍ مَقُولٌ.

وعند المازني⁽¹²⁵⁾ كلا الوجهين حسن جميل، فمذهب أبي الحسن أقيس من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة وعملاً.

ومن وجهة نظري كلا القولين حسن، لأنهما لم يغيرا من بنية الكلمة ولا من معناها شيئاً.

⁽¹¹⁹⁾ انظر: الكتاب 4/348، وانظر أيضاً: المقتضب 1/238، والأصول في النحو 3/283، والمنصف 1/287، وأمالي ابن الشجري 1/315، وشرح الملوكي في التصريف ص351، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي ص296، وشرح الشافية 3/143، والارتشاف 1/307.

⁽¹²⁰⁾ انظر: المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 2/712.

⁽¹²¹⁾ الأصل: (مَبِيعٌ) لكن حدث إعلال بالقلب، فقلبت الضمة كسرة لمناسبتها للياء، فصار: مَبِيعٌ.

⁽¹²²⁾ انظر: أمالي ابن الشجري 1/315-316.

⁽¹²³⁾ انظر: المقتضب 1/238، والأصول في النحو 3/283، والمنصف 1/287، وأمالي ابن الشجري 1/315، وشرح الملوكي في التصريف ص352، والممتع ص296-297، وشرح الشافية 3/143-144، والارتشاف 1/306، والمغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد 2/412.

⁽¹²⁴⁾ انظر: أمالي ابن الشجري 1/315.

⁽¹²⁵⁾ انظر: المنصف 1/288، وشرح الملوكي في التصريف ص352.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، وتكتمل المكرمات، وتذلل العقوبات، أحمدته تعالى وأشكره أن أتم علي إنجاز هذا البحث، وقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج أخصها في الآتي:

- 1- يُعد الأخفش هو الذي فتح للكوفيين أبواب الخلاف النحوي على سيبويه، كما يُعد المُعد والمهيء لنشأة المدرسة الكوفية، والمدارس المتأخرة المختلفة.
- 2- عقل الأخفش كان عقلاً خصباً، أمده بما لا يحصى من الآراء الجديدة، التي خالف فيها شيخ النحاة "سيبويه" في كتابه، ففسح المجال للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع القوانين النحوية، كما فسح المجال للقراءات القرآنية، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية.
- 3- وازن ابن هشام – في المغني – بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، واختار ما يتماشى مع مقاييسه، وكثيراً ما يشق لنفسه رأياً جديداً، وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين.
- 4- للأخفش آراء كثيرة يوافق فيها البصريين، وأخرى يوافق فيها الكوفيين، وثالثة يتفرد بها.
- 5- أكثر النحاة موافقة للأخفش هو ابن مالك.
- 6- بلغ عدد المسائل التي خالف فيها ابن هشام الأخفش ثلاثاً وثلاثين مسألة، منها إحدى وثلاثون مسألة نحوية، ومسألتان صرفيتان، واستخدم ألفاظاً متنوعة تعبر عن تلك المخالفة .
- 7- في بعض المسائل يذكر ابن هشام رأي الأخفش ولا يعلق عليه برفض أو قبول، في حين يردده في بعض مؤلفاته الأخرى، كمسألة "حيث".
- 8- أغلب المسائل التي نسبها ابن هشام إلى الأخفش، لم أجدها في كتاب الأخفش "معاني القرآن" – باعتباره المصدر النحوي الوحيد الذي وصلنا عن الأخفش – وربما كانت في مؤلفات نحوية للأخفش لم تصل إلينا، فأغلب آرائه النحوية والصرفية متفرقة في مصادر النحو العربي.
- 9- بعض ما ينسبه ابن هشام إلى الأخفش تنسبه بعض مصادر النحو إلى "بعض الكوفيين" ، وربما كان المقصود بهم تلاميذ الأخفش، وربما وصل رأي الأخفش إلى النحاة عن طريق تلاميذه، فوجدوا أنه من الصعوبة نسبته إلى الأخفش مباشرة؛ لتباعد الفترة الزمنية بينهم وبين الأخفش، فنسبوا الرأي النحوي إلى تلاميذ الأخفش، وعبروا عن ذلك بقولهم "بعض الكوفيين".

- 10- في بعض المسائل نجد أن الشعر هو المصدر الوحيد في إثبات وجه من وجوه اللغة، كمسألة (الخلافاً في القياس على الفعل الماضي غير الناسخ الواقع بعد إن المخففة من الثقيلة).
- 11- اضطرب الأخفش في قوله بزيادة "أن"، فتارة يرى زيادتها مع إعمالها، وتارة أخرى ينفي زيادتها.
- 12- كل ما نسبته ابن هشام إلى الأخفش صحيح، سواء أكانت تلك النسبة بالنص أم بالمعنى، إلا في مسألة "عمل لات" فقد نسب إليه قولين مخالفين لقول الجمهور، في حين أن الأخفش يوافقهم، وذلك مثبت في كتابه "معاني القرآن".
- 13- لم تقتصر مخالفة الأخفش لسببويه على بعض المسائل النحوية، بل تعدتها إلى بعض مسائل الصرف.

ويخرج البحث ببعض التوصيات مجملها في الآتي :

- عمل دراسة موازنة بين آراء ابن هشام الأنصاري في المغني وآرائه في كتبه الأخرى.
- عمل دراسة موازنة بين آراء الأخفش الأوسط في كتبه وآرائه في كتب النحاة الأخرى.
- دراسة اعتراضات ابن هشام الأنصاري للفراء في المغني.
- دراسة اعتراضات ابن هشام الأنصاري للزمخشري في المغني.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، 1411هـ-1990م، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1.
- 2- الأزهرى، الشيخ خالد بن عبد الله ، 1421هـ-2000م ، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
- 3- الاسترلابادي ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن ، 1402هـ-1982م ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 4- الاسترلابادي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، 1398هـ-1978م ، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة قار يونس.
- 5- الإشبيلي، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد ، 1419هـ-1999م ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب - بيروت، ط1.
- 6- الإشبيلي، ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد ، 1996م ، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان - بيروت، ط1.
- 7- الأشموني ، علي بن محمد ، 1375هـ-1955م ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1.
- 8- الأمدي ، أبو القاسم الحسن بن بشر ، 1411هـ-1991م، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل - بيروت، ط1.
- 9- ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، 1420هـ-1999م ، أسرار العربية ، تحقيق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1.
- 10- ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- 11- ابن الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، 1400هـ-1980م ، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- 12- الأندلسي ، أبو حيان ، 1418هـ-1998م ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1.
- 13- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف ، 1413هـ-1993م ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
- 14- الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن عطية ، 1428هـ-2007م ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الدوحة، ط2.
- 15- الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ،(د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت.
- 16- الأنصاري ، ابن هشام ، (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب "منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب" تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- 17- الأنصاري، ابن هشام ، 1421هـ-2000م ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ط1.
- 18- الأنصاري، ابن هشام ، 1428هـ-2007م ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- 19- الأونبي، أبو عبيد البكري،(د.ت) ، سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.
- 20- بابتي ، د.عزيزة فوال، 1998م ، معجم الشعراء الجاهليين، دار صادر – بيروت، ط1.
- 21- البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1407هـ-1988م ، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، ط3.
- 22- البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1420هـ-2000م ، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4.
- 23- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، 1413هـ - 1993م ، سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط2.

- 24- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، 1432هـ-2010م ، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، تحقيق: الدكتور حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات – الرياض، ط1.
- 25- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، 1373هـ-1954م ، المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني) تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1.
- 26- الحملوي، أ. الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد ،(د.ت) ، شذا العرف في فن الصرف، دار القلم – بيروت، ط2.
- 27- ابن خالويه ،الحسين بن أحمد ، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- 28- الدرويش ، أ. محي الدين ، 1420هـ-1999م ، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة – دمشق - بيروت، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط7.
- 29- الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفة ، 1426هـ-2005م ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الدسوقي، دار السلام – القاهرة، ط2.
- 30- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ،(د.ت)،البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة.
- 31- الزمخشري، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، 1418هـ-1998م ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1.
- 32- ابن السراج، أبو بكر ، 1408هـ- 1988م ، الأصول في النحو، محمد تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3.
- 33- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد ، 1420هـ-2000م ، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
- 34- السلسلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى ، 1406هـ-1986م ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ط1.
- 35- سليم ، فريد بن عبد العزيز الزامل ، 1431هـ ، الفكر النحوي عند ابن الدهان، مع تحقيق كتابه "الغرة في شرح اللمع"، رسالة دكتوراة.
- 36- سيويوه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1425هـ-2004م ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4.

- 37- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، 1395هـ - 1975م ، الأشباه والنظائر، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية.
- 38- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (د.ت) ، شرح شواهد المغني، تحقيق: الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي، المطبعة البهية بمصر.
- 39- السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، 1413هـ-1992م ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- 40- ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، 1413هـ-1992م ، أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1.
- 41- الشمني ، تقي الدين أحمد بن محمد ، (د.ت) ، حاشية العلامة الشمني على مغني اللبيب المسماه بـ (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية بمصر .
- 42- الصاوي ، الشيخ أحمد ، حاشية الصاوي على الجلالين، المطبعة الأزهرية بمصر، ط1، 1345هـ-1926م.
- 43- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق ، 1402هـ-1982م ، التبصرة والتذكرة، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، ط1.
- 44- طرفة ، عمرو بن العبد بن وائل ، 1423هـ-2002م ، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3.
- 45- عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث -القاهرة.
- 46- ابن عقيل ، الإمام الجليل بهاء الدين ، 1402هـ-1982م ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ط1.
- 47- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، 1422هـ-2001م ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين – المنصورة، ط1.
- 48- ابن فارس، العلامة الإمام أبي الحسن أحمد ، 1414هـ-1993م، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، ط1.
- 49- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد ، 1422هـ-2002م ، معاني القرآن ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ط3 .

- 50- ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، 1377 هـ-1958م ، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف – القاهرة.
- 51- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، (د.ت)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب- الرياض.
- 52- ابن كثير القرشي الدمشقي ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ، 1417هـ-1997م ، البداية والنهاية، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1.
- 53- المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور ، (د.ت) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
- 54- ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ، 1387هـ-1967م ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي.
- 55- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ، 1410هـ-1990م ، شرح التسهيل، تحقيق:د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1.
- 56- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ، 1420هـ-2000م ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
- 57- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ، 1399 هـ ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.
- 58- المرادي، الحسن بن قاسم ، 1403 هـ - 1983 م ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط2.
- 59- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي ، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق: الأستاذ عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف – القاهرة.
- 60- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، 1429هـ-2008م ، إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط2.
- 61- الهروي ، علي بن محمد ، 1401هـ-1981م ، الأزهية في علم الحروف ، ، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق، ط1.
- 62- ياقوت، د. محمد سليمان ، إعراب القرآن الكريم، (د.ت) ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية.
- 63- ابن يعيش ، الشيخ موفق الدين النحوي ، 1408هـ-1988م ، شرح المفصل، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب – بيروت، ط1.
- 64- ابن يعيش ، موفق الدين النحوي ، 1393هـ-1973م، شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية – حلب، ط1.